ملحق تقرير متابعة

إلحاقا بتقرير متابعة تقرير شركة (KPMG) عن صندوق تنمية العراق لسنة ٢٠٠٨ المنشور على موقع لجنه الخبراء الماليين w.w.w. cofe-iq.net و أدناه نتائج متابعة إجابات بعض الوزارات التي وردت بعد نشر التقرير المذكور.

٢- بيان المقبوضات و المدفوعات النقدية – وزارة المالية

أ- المقبوضات النقدية

اولاً- أجابت وزارة المالية بموجب كتاب دائرة المحاسبة / أدارة النقد المرقم (٥٠) في ٢٠٠٩/١١/٨ بأنه تم تعديل الفرق البالغ (٣٠٧٣) الف دولار في مبيعات النفط المصدر بموجب بيانات البنك المركزي العراقي الواردة في كشف شهر آب /٢٠٠٩ ولم يتم تزويدنا بالإشعارات الخاصة بقيد المبلغ لغاية تاريخه.

رابعاً- أجابت الوزارة بخصوص المبلغ (١٣١٢٠٠٥) الف دولار والذي تم قيده في حساب (DFI) في شهر شباط بأنه تم تحويل المبلغ إلى الحساب الجاري المفتوح لدى البنك المركزي بموجب كتابها المرقم (١١٥٠٧) في ٢٠٠٩/٧/٢٦ ولم يتم تزويدنا بالإشعارات الخاصة بقيد المبلغ لغاية تاريخه.علما ان المبلغ قد ظهر فى بيان المدفوعات للصندوق لدى البنك المركزى بتاريخ ٢٠٠٩ /٧/٢٨.

ب- المدفوعات النقدية

اولاً- أجابت الوزارة بأنه تم إظهار الفرق البالغ (٢٤٤٥٥) ألف دولار في سجلات وزارة المالية / قسم حسابات النقدية بموجب الأشعار(٢٣٥٧٥) في ٢٠٠٨/٣/٣١ ولم يتم تزويدنا بالإشعار الخاص بقيد المبلغ.

ثانياً- أجابت الوزارة بخصوص فقرة خطابات الأعتمادات لصالح الوزارات العراقية بان المبالغ المستلمة من الشركات يتم إيداعها في حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي وان دائرة المحاسبة تتمكن من تحديد المبالغ المستلمة من الشركات وكذلك من تحديد المبالغ المدفوعة للشركات وقد أظهرت متابعتنا صحة الإجابة إلا انه لا توجد مطابقة لمعرفة المبالغ المستلمة من الوزارات والمبالغ التي تم ايداعها في البنك المركزي ولا توجد مطابقة بين المبالغ المستلمة من الشركات والمبالغ المسحوبة من حساب (DFI).

ء- صندوق تعويضات الأمم المتحدة

أجابت الوزارة أن تحديد المبالغ الخاصة بصندوق تعويضات الأمم المتحدة من اختصاص صندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة ولا تتوفر لديها معلومات عنها. وأيدت الهيئة المختصة ما ورد في تقرير الشركة.

٣- تقرير شركة KPMG لعام ٢٠٠٨

أ- الملاحظات الخاصة

ثالثاً- وزارة النفط - شركة تسويق النفط

(٣) غرامات

تحملت الشركة غرامات تأخيريه عن تأخير الناقلات بلغ مجموعها بحدود (٢٤) مليون دولار (أربعة وعشرون مليون دولار) لضعف الطاقات الخزنية للنفط الخام وطاقات الضخ والتحميل. وقد أجابت شركة تسويق النفط بموجب كتابها المرقم م ع/٣٨٤ في ٢٠٠٩/١١/١٦ أن الوزارة باشرت باتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة الطاقة الخزنية لتصبح (١٣١٥٠٠٠٠) برميل نهاية سنة ٢٠١١ وان الخزانات التي هي قيد التنفيذ في مستودع الفاو النفطي (١٦) خزان سعة (٥٨٠٠٠)م^{٣} لكل خزان ومن المؤمل انجازها في عام ٢٠١٠.

(٥) البنك الأهلي الأردني

لم يتم تحويل المبالغ لدى البنك الأهلي الأردني رغم مفاتحة الشركة للبنك المركزي الأردني بخصوص تحويلها إلى حساب الـ (DFI) علماً أن كتاب شركة تسويق النفط المرقم ح١ (١٦٥٣) في ٢٠٠٩/٤/٢٧ قد حدد المبلغ بالدولار الأمريكي بمقدار (٤٧٧١٥٤١) دولار في حين أن كتاب الشركة المرقم ح١/٤٤١٢ في ٢٠٠٩/١١/٥ قد حددها بمبلغ (٤٨٨١٥٢٤) دولار وهما يختلفان عن المبلغ المذكور في تقرير KPMG.

سادساً- وزارة الشباب والرياضة

(٣) دفعات العقود

أجابت الوزارة بموجب مذكرتها المرقمة (٤١٦) في ٢٠٠٩/١٠/٢٦ بعدم وجود أية أوليات في الوزارة تخص الموضوع. وقد أيدت الهيئة ما ورد في إجابة الوزارة.

(٥) سجل الموجودات الثابتة

أجابت الوزارة بأن أكثر السيارات تم تثبيت أرقام شواصيها في السجل وهي بصدد أكمال تثبيت باقي السيارات. وقد أيدت الهيئة ما ورد في إجابة الوزارة.

إحدى عشر- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي

(١) تمديد العقود

أجابت الوزارة بموجب كتابها (٨١٢) في ٢٠٠٩/١١/١٠ بأنها قامت بإعلان مناقصة جديدة حول تنظيف مبنى الوزارة وأحيلت إلى الشركة المثالية. وأيدت هيئتنا المختصة ما جاء بجواب الوزارة.

(٢) تمديد العقود ولجان مطابقة المواصفات

أجابت الوزارة بموجب كتابها أعلاه بأنه تم إعلان مناقصة جديدة حول التعاقد مع مكتب لنقل الموظفين وأحيل إلى نفس المكتب السابق ولكن بمبلغ اقل. وأيدت هيئتنا الرقابية صحة إجابة الوزارة.

(٣) الهيكل التنظيمي

أجابت الوزارة بموجب كتابها أعلاه بأنه تم أكمال الوصف الوظيفي للوزارة كافة وأما ما يخص الهيكل التنظيمي فهو مرتبط بقانون الوزارة الذي تمت المصادقة عليه ولكنه لم ينشر في جريدة الوقائع الرسمية وحالة أقراره سيتم أعداد الهيكل التنظيمي. وأيدت الهيئة ماورد في إجابة الوزارة.

ثلاثة عشر- وزارة الداخلية

(١)- رواتب منتسبي الوزارة بالمحافظات

أجابت الوزارة بموجب مذكرة مدير تدقيق / راتب المحافظات المؤرخة في ٢٠٠٩/٣/١٦ أن تدقيق رواتب منتسبي الوزارة في المحافظات يتم من قبل خزينة المحافظة وهو تدقيق سابق للصرف أما في مقر الوزارة فيتم تدقيق الرواتب بعد الصرف. وأيدت الهيئة صحة إجابة الوزارة .

(٣) عدم الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود

أجابت الوزارة بموجب كتابها ذي العدد (٤٦١٥) في ٢٠٠٩/١١/١٤ بصحة الملاحظة علماً أن الشركة المجهزة انكليزية المنشأ وليس مكسيكية وانه تم قبول البضاعة من قبل لجان الفحص والاستلام وأنها استخدمت في الصيانة وتصليح البداله.وقد أيدت هيئتنا الرقابية ما ورد في أجابه الوزارة.

(٦) عدم الالتزام بإجراءات التعاقد

أجابت الوزارة بموجب كتابها أعلاه بان جميع العقود المذكورة تم توقيعها بعد استحصال موافقة لجنة العقود المركزية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء علماً بان ATSC – UK البريطانية هي الشركة المصنعة الوحيدة (حصرياً) لجهاز ADE – 651 وان تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ متفقة مع إجراءات التعاقد الحدية . وقد أيدت الهيئة ما ورد في إجابة الوزارة.

أربعة عشر – وزارة الصحة – تسويق الأدوية

(٩) عدم وجود ميزانية موحده

أرسلت الدائرة الإدارية والمالية والقانونية في الوزارة نسخه من البيانات المالية الموحدة لعام ٢٠٠٨ رفقه كتابها المرقم (٦٥٢٨٣) في ٢٠٠٩/١١/١٦ وقد أظهر فحصنا لهذه البيانات مايلي:-

أ- الميزانية الموحدة لمركز الوزارة (النظام اللامركزية) لم تتضمن دوائره (صحة ذي قار وصلاح الدين والأنبار) ولم ترفق معها كشوفات تحليله.

ب- الميزانية الموحدة بدوائره التمويل لذاتي (الشركة العامة لتسويق للأدوية ودائرة العيادات الطبية الشعبية) اتخذت إلا أنها لا تحتوي على كشوفات تحليله.

وعليه أن هذه البيانات لا تعبر بشكل كامل عن كافة نشاطات الوزارة المالية ولا يمكن اعتبارها موحدة.

سبعة عشر – وزارة العدل

(٤) دائرة الإصلاح العراقي

أجابت الوزارة بموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٠٠٩/١٢/٩ بأن دائرة الإصلاح العراقي قامت بالتنسيق في مجال جرد الموجودات وتم تشكيل لجان جرد الموجودات الخاصة بالمحافظات. وقد أيدت الهيئة ما ورد في إجابة الوزارة وان دائرة الإصلاح أصدرت الكتاب المرقم (١٩٦٠٧) في ٢٠٠٩/١١/٤ الموجه إلى الأقسام الأصلاحيه في محافظات العراق كافة لغرض أجراء الجرد.

(٣) أضرار الحرب

أجابت الوزارة بموجب كتابها أعلاه بأنها قامت بأعداد جداول مكتملة للأضرار وتم عرضها على اللجنة المشكلة بموجب الأمر الوزاري (١٩٠) لسنة ٢٠٠٨ وتمت المصادقة على (٢٠) شركة بخصوص تنزيل قيمة أضرار الحرب من سجلاتها ولازالت المتابعة مستمرة بشأن باقي الشركات. وقد أيدت الهيئة ما جاء في إجابة الوزارة.

(٤) مصروفات صيانة السيارات

أجابت الوزارة بموجب كتابها أعلاه أن التسجيل في السجلات المالية بخصوص مصاريف السيارات يتم على حساب المستلزمات السلعية ومصاريف الصيانة وبشكل أجمالي ويقوم قسم النقليات بمسك بطاقة لكل سيارة تتضمن المبالغ المصروفة عليها. وقد تم توجيه القسم المالي لغرض المطابقة بين المصاريف المبوبة على هذه السيارات أجمالا والمصاريف المثبتة في كل بطاقة سيارة. وقد أيدت الهيئة ما جاء في إجابة الوزارة..

سبعة وعشرون – وزارة الدفاع

(١) حساب الوزارة لدى مصرف الرافدين– الرئيسي

١– أجابت الوزارة بموجب كتاب أمانة السر العام – المديرية العامة للموازنة والبرامج (٢٠١٣٣) في ٢٠٠٩/١١/١٨ بأنه يتعذر تصفية الصكوك الموقوفة والمدورة التي تعود لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ كونها صكوك تم سحبها بموجب أشعارات أجمالية واعتذر المصرف عن تزويدنا بتفاصيل هذه الإشعارات.

٢– أما بخصوص وجود إيداعات ظهرت في الكشف ولم تظهر في السجلات بسبب عدم تقديم أية أوليات إلى المديرية لغرض تنظيم سندات قيد من الضباط الإداريين للوحدات واللجان التي قامت بإعادة المبالغ. وقد تم مفاتحة البنك المركزي العراقي بكتاب المديرية ذي العدد (١٩٧٩٤) في ٢٠٠٩/١١/١٦ لبيان صحة صدور الإيداعات الظاهرة في سجلاتنا ولم تظهر في كشف البنك.

٤– بخصوص إضافة مبلغ (١٨٦٢٥) مليون دينار إلى الرصيد الدفتري فقد تم ذلك بسبب كونها مجموع مبالغ تم سحبها من الرصيد بموجب أشعارات أجمالية ولم تذكر تفاصيلها علماً أنها تخص الصكوك الموقوفة والعائدة للبنك المركزي ولعدم معرفة تفاصيلها لا يمكن حذفها من قوائم الصكوك الموقوفة المرفقة مع كشف المطابقة. وقد أيدت الهيئة المختصة بما ورد في تقرير الشركة بخصوص الفقرات أعلاه وان أجابه الوزارة غير دقيقة لعدم صحة الإجراءات المتخذة.

(٢) مطابقة حساب الوزارة لدى مصرف الرافدين – فرع وزارة الدفاع

١– أجابت الوزارة بموجب كتابها أعلاه بان هذه المبالغ تمثل إيداعات ظهرت بكشف المصرف ولم تظهر في السجلات بسبب عدم تقديم أي أوليات بخصوصها. وتم مفاتحة مصرف الرافدين. فرع وزارة الدفاع في ٢٠٠٩/٥/٢٧ لمعرفة تفاصيلها ولم تحصل على إجابة بشأنها. أما بخصوص المبالغ المسحوبة بموجب كشف المصرف ولم تثبت في السجلات فقد أجابت الوزارة بأنها فاتحت مصرف الرافدين بموجب كتابها ذي العدد (١٩٧٩٣) في ٢٠٠٩/١١/١٦ لبيان تفاصيل أوليات سحب المبالغ. وقد أيدت الهيئة المختصة ما ورد في تقرير الشركة.

(٣) مطابقة حسابات المصارف – حساب الوزارة لدى مصرف الرافدين – الزوية

أجابت الوزارة أنها فاتحت المصرف لغرض أعادة مبلغ الصك المرقم (٦٦١٧٨٧٥٤) في ٢٠٠٦/٧/٢٥ بموجب كتابها (١٩٥٢٧) في ٢٠٠٩/١١/١١ بعد رفق نسخه من قرار المجلس التحقيقي الخاص بفقدان الصك ومذكرة الإعادة موقعة من لجنة الرواتب التي صدر الصك بأسمهم علماً أن مبلغ الصك محجوز في مصرف الرافدين / فرع الزوية لحد الآن. ولم تؤيد الهيئه المختصه ما ورد في إجابة الوزارة لسحب المبلغ من الحساب الجاري بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢وعدم تزويد الهيئة بأيه أوليات تؤيد أعادة مبلغ الصك.

(٤) مطابقة حساب الوزارة لدى المصرف العراقي للتجارة

أجابت الوزارة بموجب كتابها أعلاه أنها تؤيد ما ورد في ملاحظة شركة التدقيق وأنها شكلت لجنة خاصة لمطابقة الحساب المذكور. وقد أيدت الهيئة المختصة ما ورد في إجابة الوزارة وان المتابعة مستمرة لغرض الحصول على نتائج المطابقات التي يجري العمل عليها حالياً.

(٥) قيود عمليات المبيعات الخارجية العسكرية FMS

أجابت الوزارة بموجب كتابها أعلاه أن أجراء التسويات القيدية لرسائل الصرف والقيود المنفذة بالكامل والمستلمة موادها تحتاج إلى تزويدها بشهادة الفحص والقبول مستندات (١٠٢) من قبل الجهات المستفيدة وتم مطالبتها بتلك المستندات واستلمت بعض منها لغرض انجاز التسويات القيدية أما بخصوص أثبات القيود المحاسبية الخاصة بالبرنامج فقد تم الاتفاق مع المستشار المالي لوزير الدفاع على أجراء

القيود الخاصة بالبرنامج وذلك لتأخر تقديم الحسابات الختامية للسنوات (٢٠٠٦ و ٢٠٠٧) وقيام وزارة المالية بعدم إرسال التمويلات للحساب الجاري الخاصة بالرواتب والنفقات التشغيلية. وأيدت الهيئة المختصة أجابه الوزارة ولازالت المتابعة مستمرة لهذا الموضوع.